أَثَر القِيَاسِ فِي الحَدِّ مِن أساليب اللّغةِ العربيّة
القراءات القرآنية أُنموذجاً

د. محمد دزفولي / د. محمد حسين فؤاديان
د. غلام عباس رضايى / أحمد موسوي بناه
جامعة طهران

The effect of analogy in limiting the styles of the Arabic language Quranic readings as a model

Dr. Muhammad Dezfuli
Dr. Muhammad Hussein Fuadian
Dr. Gholam Abbas Rezaei
Ahmad Mousavi Panah
University of Tehran
Email: sidahmad9744@gmail.com

ملخص البحث

القياسُ– وهو حَملُ الشَّيءِ عَلَى الشَّيءِ لِضَربٍ مِن الشَّبَهِ– أمرٌ قَدَيمٌ في اللّغة العربية لجَأَ إليه النُّحَويون مُنذُ أُسِّس عِلمُ النَّحوِ ، وَرَاحَ هَذا القِياسُ يَفتحُ طَريقَهُ بِشَكلٍ أَوسَعَ على يَدِ الخَليل بنِ أحمدَ الفَرَاهِيدِيِّ ومِن ثَمَّ على نحوِ الخُصُوص على يدِ نُحويّ المدرسَة البَصرِيّة بعدَ ما ظَلَّتِ المدرسةُ الكوفيةُ مُتَمَسِّكةً بالسَّماع على طبيعتِهَا السَّالفةِ؛ كَمَا أنَّ القِيَاسُ قد أسهم كثيراً في ضَبطِ اللّغةِ وَتبويبِها وتَيسيرِها للنَّاشئينَ مِن مُولَدِينَ وأعاجم لِيقتَفُوا أثرَ البلَغَاءِ والفُصَحَاء في أسَاليبِهم وخُطَاهُم؛ غيرَ أنَّ المُغَالَاة مِن قِبَلِهِم– في هذا الأمرِ ورَفضَهُم مالم يُوافقِ القِياسَ رُغمَ وُرُودِهِ في اللّغة وعَدمَ الالتفاتِ إليه ؛ وتَرَكَت السَّماع وقد كانَ الأساسَ لاستنباطِ قواعدِ اللّغة؛ يَتَضَاءَلُ شَيئاً فَشَيئاً حَتَّى حَلّ القياسُ بفضلِ هذا فوقَ مَرتبته وَتَرَتَّبَ على هذا أنْ فَقَدَتِ اللّغةُ الكثيرَ مِن أساليبِهَا وأَصبَحَت مَحصُورةً فيما ضَبَطَهُ النَّحويون حَسَبَ أقيستِهِم الَّتِي لم تَكُن يوماً قادرةً عَلَى ضَبطِ اللّغة؛ فضلا عن هذا أنّه سَاعَد في الصَّدِّ عنِ الكَثيرِ ممّا وَرَدَ مَسمُوعاً عَنِ فُصحَاءِ العرب وممَّا له نَظَائرُ وشواهدُ في اللّغة. هذه الدراسة تهدفُ عَبرَ المنهج الوصفيّ–التَحليليّ إلى التطرق لبعض القراءاتِ الّتي تَمّ تَضعيفُها لأنَّها لم تُوافقِ القِياسَ والكشفِ عن دورِ القِياسِ في الحَدِّ مِن اللّغة وأساليبِها.

الكلمات المفتاحية: القياس النَّحوي، النحو، القراءات، التفسير.

Abstract

The effect entailment in the Arabic language.

The Stady of syntactic entailment is not new to the panopty of research and it has been the focal point of many studies since the foundation syntax.

Al-khalil bin Ahmad Al-farahidi was one of the first Arabic researcher who use it extensively in his stady. After he the Basra school use it extensively and consequently grammar and syntax became the only Entaiment .

As a resalt of this the hearing lost its position and the entailment becam a basis

for grammar in the language.

The result of this was that the language lost much of its capacity since syntax relied only on what corresponds to the entailmen.

Key words: syntax- entailmen- language- basra school.

١-المقدمة

القياسُ عمليّةٌ ذِهنيّةٌ فِطرية يَقوم بها الإنسانُ، ليتمكن مِن التعبير عن أغراضِهِ وأَحاسِيسِهِ، وَما يُخالُج ضميرَهُ مِن معانٍ، وَلَمّا كانت تلك الأغراض والمعاني تَتطور وتتجدّد با ستمرار معَ مُرور الأيام إلى دَرجةٍ يَصعُبُ معَهَا العَدُّ والحَصرُ، احتاج السَّماعُ أو النَّقلُ في كسب اللغة إلى أن يُشرِك مع السماع "الحَدس" في عملية الكسب، وذلك عن طريق بناء ما لم يدركه بواسطة حاسّة السمع على ما أدركه بها؛ فكان القياس بذلك ضرورياً في حياة اللّغة ونمائها وبقائها صامدةً في تلبيةِ حاجة الإنسان ، ومِن هنا باتَ النَّحويونَ يُدوِّنُونَ الكتب حسب هذا القياس ليتمكنوا من ضبط أشهر أقيستها بغية تسهيلها في تعليمها. وأصبحت دِراسة عملية القياسِ ذاتَ شَأنٍ كبيرٍ في دراستهم ، لكنَّ المُغالات في هذا القياس وحصرَ اللّغة فيه وغَضَّ النَّظَر عن الكثير ممّا وَرَدَ مَسمُوعاً؛ أَحدَثَ إشكالياتٍ جَعَلَتِ الكثير ممّا جاء مَسموعاً مَرفُوضاً لا يُمكن الالتفات إليه وطَعَنَت في أساليبَ هي مِن صَمِيمِ اللَّغة.

هذه الدراسة وعبر تَتبع أقوال المفسرين واللّغوين حولَ رَفض وقبولِ قرأتَي حمزة للآية الأُولَى مِن سورة النساء؛ حينَ قَرَأَ ﴿ الأرحامَ ﴾ بالجرِّ مُخالفًا بِذلك أقيسة النحويين مما أثار حفيظتهم؛ وأيضا عبر قرأة ابنِ عامر للآية ال١٣٧ مِن سورة الأنعام حيث فَصَلَ بينَ المضاف والمضاف إليه- تَسعَى للكشفِ عن دور القياس في اللَّغة.

ثم إنّ الباحث مِن طريق دراسة أقوال المفسرين والموازنة بينها يريد أنْ يُبين الداعيَ والسَّبب الذي مِن أجله دعا البعضَ إلى تضعيفِ القراءاتِ التي قد وردت عن أشخاص لا غبارَ على عربيتهم وقد نقلوا قراءاتهم أيضاً بأثر وممّن هو سليم اللسان فصيح القول. فيا تُرى ما هو السّبب في ذلك؟

وبعد الدراسة والموازنة يتطرق الباحث إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحثُ.

١-٢-أسئلة البحث:

- كيف أسهم القياسُ في الحدِّ مِن اللّغة؟
- كيف أثر القياس في رفض بعض أساليب العربية بالرغم من أنّ السماع يدعمه؟

١-٣-الفرضيات:

- اسهام القياس بشَكل كبير في الحدّ من اللّغة وأدى إلى تَركِ بعض أساليبها التي تَكلَّم بها فصحاءُ العرب وبلغاؤُها مِن شعراء وخطباء، ووصل الأمر إلى الطعن بعض القراءات غير الشاذة.

- بسبب الأقيسة النَّحوية عُدّ الكثير مما جاء في اللغة لحناً وغيرَ مقبولٍ، أو أنّه شاذٌّ ولا يُقاس عليه نَظيرهُ.

١-٤-سابقة البحث:

لم يعثر الباحث على دراسات تضاهي الدراسة التي بين أيدينا سوى القليل النزر من مثل:

"دراسة القياس والسماع لدى أبى على الفارسي" للباحثين: الدكتور غلام عباس رضايى والباحث ياري شيركو.

و"الشاهد الشعري غير المقيس عليه في عصر الاحتجاج" للدكتور صباح عطيوي عبود والباحث محمد مناضل عباس.

"في القياس النحوي عند الخليل والفراء" للدكتور فضل خليل الشيخ حسن.

٢-١-القياس النحوي في اللغة:

جاء في الصحاح: "قستُ الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قيسا وقياسا فانقاس؛ إذا قدرته على مثاله وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوسا وقياسا"[١].

٢-٢-القياس النحوي في الاصطلاح:

القياس النحوي جزء مهم من نظرية النحو التي خصص لها القدماء علم أصول النحو. وفَهمُ القياس وغيره مِن موضوعات أصول النحو المرتبط بفهم الكثير مِن القضايا كالأصل والفرع والمطرد والشاذ..وغيرها مِن الأصول. أمّا عن تعريفه فقد حَدَّدَهُ الأنباري بأنّه: "حَملُ غيرُ المنقول على المنقول، إذا كان في معناهُ كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وإنْ لم يكن كل ذلك منقولا عنهم؛ وإنّما كان غير المنقول عنهم في معنى المنقول كان

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ق-و-س).

محمولا عليه ، وكل ذلك مقيس في صناعة الإعراب"[1]. أمّا الدكتور مهدي المخزوميّ فقال في تعريفه: هو "حمل مجهولٍ على معلوم، وحملُ ما لم يُسمع على سُمع، وحملُ ما يجدُّ على ما اختزنته الذاكرةُ ، وحَفِظَتهُ وَوَعَتهُ مِن تعبيراتٍ وأساليبَ كانت قد عُرفت أو سُمعت"[2].

٣- أثر القياس في اللغة من خلال دراسة بعض القراءات القرآنية.

يعدّ موضوع القياس مِن أهمّ الموضوعات في النَّحو العربيّ وأصولِه؛ وشارك في ضبط اللّغة للناشئين في هذا العلم لكنه سَلَبَ اللّغة الكثيرَ مِن سعتها ، عبرَ طمسِ الشواهد والقراءات التي خالفت أقيسة النُّحويين. كما أنه تَسَبَّبَ في إنكار الكثير مِن المَسموع بحجةِ أنَّ المسموع ينقسم إلى قسمين: قياسٍ مُطَّرِدٍ وقياسٍ غيرِ مُطَّرد ناسينَ أنَّ اللَّغةَ رَحبَةٌ تَتَسِعُ لِمَا لم تتسع له أقيستهم ، وقد بَيَّن هذا ابنُ عاشور في رده على الزمخشري عندما خطّأ الأخير ابنَ عامرٍ في قرأته "وجاء الزمخشريّ في ذلك بالتهويل والضجيج والعَويلِ؛ كيف يفصلُ بينَ المضاف والمضاف إليه بالمفعول وزاد طُنبُورَ الإنكارِ نَغمَةً فقال: والذي حَمَلَهُ على هذا أنّه رَأى في بعض المَصَاحِفِ (شركائهم) مكتوباً بالياء وهذا جَري على عادة الزمخشريّ في تَوهين القراءات المتواترة إذا خَالفَت ما دُوّن عليه النحوُ.. ومُدَوَّنات النَّحو ما قُصِدَ بها إلاّ ضَبط اللغة ليجريَ عليها الناشئونَ في اللّغة العربية وليست حاصرةً لاستعمالِ فُصَحَاء العَرَب"[3]. والعجيب أنهّم قد يُثبتون بعضَ القواعد بمجرد شاهدينِ لأنهّا موافقةٌ لأصولهم ويُنكرون بعضَ القواعد إذ لم تأت متناغمة مع قواعد القياسِ ولهذا شواهد نورد منها يبين هذا الذي نرمي إليه:

٣-١- ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾.[الأنعام/ ١٣٧].

في قوله تعالى : ﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾ وردت أكثرُ مِن قراءة وعلى إثر هذه القراءات ظَهَرَت كلمةُ المفسرين حولَ القراءات ، وموقفهم مِن الأساليب التي تخالف ما بَنَوهُ مِن قواعد وفق القياس النحويّ.

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري:٤٥-٤٦.
(٢) المصدر نفسه: ٤٥.
(٣) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور:٨/ ١٠٣.

وأشهر القراءات التي ذكَرَتهَا كتبُ التفسير والتي تطرقت إلى هذا الخلاف هي:

(زُيّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاءُهم) وهي قراءة الحسن وقد جَمَعَت هَذِه القراءة بينَ الفعل المجهول "زُيِّنَ" ورفعِ "شركاء".

(زُيِّنَ لكثير من المشركينَ قتلُ أولادَهم شركاءِهم) وهي قراءة بن عامر وقد فَصَلَ فيها بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول؛ أي زُيِّنَ قتلُ شركاءِهم أولادَهم.

أما القراءة الأولى فلم يختلفوا في فصاحتها كثيراً وقد خَرَّجُوها بما يلي:

-على إضمار فعل دلّ عليه زُيّن فكأنّه بعد أن قال (زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم) قال مَن زَيَّنه لهم؟ واستشهدوا لصحة هذا ببعض الشواهد منها:

لِيُبكَ يَزيدٌ ضارعٌ لِخصومةٍ ومُختَبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائحُ[1]

فكأنه لمّا قيل ليبك يزيد سُئل: "من الذي يبكيه؟" فقال: يُبكيه ضارعٌ.

أما القراءة الأخرى فقد كانت مَحَل خِلافٍ بين كتب التفسير وأحياناً كُتب النَّحو ومَرَدُّ هذا الخلاف هو أنّ القراءة هذه فَصَلَت بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ الظَّرف وهو ممتنع عند جمهور البصريين.

وأشهر الأقوال فيها هي:

الاتجاه الأول:

-إنكار صحة الرواية وأنّها حصلت بسبب عدم انتباه القارئ ، وطريقةِ كتابةِ مُصحف أهلِ الشَّام ، والسِّرُّ يَعُودُ في أنّها لم توافق الأقيسة النحوية عندهم ولطالما فعلوا مثل ذلك من أجل الأقيسة هذه.

ويقول الزمخشري بشأن هذا: "والذي حَمَلَ "ابنَ عامر" على ذلك أنْ رأى في بعضِ المصاحف "شركاءهم" مَكتوباً بالياء ولو قرأ بجرّ "الأولاد" و"الشركاء" -لأنّ الأولادَ شركاءهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا ارتكاب" (الكشاف-الزمخشري-ص٣٤٨). وواضح جداً أنّ الزمخشريّ لا يَستسيغ مثل هذه القراءة ؛ لأنّها مخالفة لِمَا حَفِظَ مِن أقيسة نحوية يَقيسُ عليها الكلام، لذلك قَدّمَ مقترحاً للقاريء بأنْ يَعدِل

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٤/ ١٢٩.

عنها وأنْ يَقرأ بجرّ(الأولاد).

ويقول الطوسيّ في التبيان: "..وقيل إنّما حَمَلَ ابنَ عامر على هذه القراءة أنّه وَجَدَ (شركاءهم) في مَصاحف أهل الشَّام بالياء لا بالواو"(١).

يَظهَر مِن أقوال أصحاب هذا الاتجاه أنّهم لأجلِ دَفعِ ما يُخالف الأقيسة النَّحوية ، ركنوا إلى مثل هذا الكلام المبنّي على الظَّن والتخمين والذي لا يَعضُدُه يَقينٌ وعِلمٌ قاطعٌ.

الاتجاه الثاني:

أمّا الاتجاه الثاني فلم يَنسب هذا الأخطاء إلى سهوِ القارئ ، بل اكتفى بتضعيف القراءة وعَدّها شاذةً إذ إنّها لم تأتِ وَفقَ القياس النَّحوي لديهم.

يقول البيضاوي: "وقرأ ابن عامر (زُيّنَ) على البناء للمفعول الذي هو القتل ، ونصب الأولاد وجرّ شركاء بإضافة القتل إليه مفصولاً بينهما بمفعوله ؛ وهوضعيف في العربية معدودٌ مِن ضَرورات الشِّعر"(٢). ويتضح من قوله جلياً أنّ مَرَدَّ هذا التضعيف يعود إلى مخالفتها أقيستهم النحويةَ.

أمّا الطبريّ فنراه يتشدد في تضعيف هذه القراءة بحيثُ لا يجيز قرأةً غيرَ التي ورَدَت بالبناء للمعلوم لقوله "زَيَّنَ" ونصب "أولاد" ورفع "شركاء" فاعلا ، ويقولُ: "وقرأ ذلك بعض قرّاء أهل الشام:"وكذلكَ زُيِنَّ" بِضَمِّ الزَّاي "لكَثير منَ المُشرِكينَ قَتلُ" بالرفع "أولادَهُم" بالنصب "شُركَائِهِم " بالخفض، بمعنى: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم. ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غيرُ فصيح"(٣). وأما ابن عطية فيقول: "وقرأ ابن عامر "وكذلك زُيّن" بضم الزاي "قتلُ" بالرفع؛ "أولادهم" بخفض الشركاء، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء"(٤).

(١) التبيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٤/ ٢٨٧.
(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي:٢/ ١٨٤.
(٣) تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: ١٢/ ١٣٧.
(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي: ١/ ٦٦٦.

الاتجاه الثالث:

أما الاتجاه الثالث فراح يدافع عن صحة هذه القراءة ، ويَعدّها فصيحة جاءت على طرق العرب وإنْ كانت قليلة في الاستعمال.

ومن أشهر المدافعين عن هذا الرأي:

أبو حيان في البحر المحيط فبعد أنْ نقل كلام الزمخشري الذي يطعن في هذه القراءة لابن عامر ، قال: "... وأَعجَبُ لِعَجَمِيّ ضَعيفٌ في النَّحو يَرِدُّ على عربيّ صريح مَحضٍ قِراءةً متواترةً موجودٌ نظيرُها في لسان العرب في غيرِ ما بيتٍ ، وأَعجَبُ لسوءِ ظَنّ هذا الرّجلِ بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمةُ لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمونَ على نقلِهم لِضبطهم ومعرفتِهم وديانتهم"[1].

أمّا ابن عاشور فيرفض أنْ تكون هذه القراءة تناكد الفصاحة بسبب ترتيب كلماتها: "وهذه القراءة ليس فيها ما يناكد فصاحة الكلام ؛ لأنّ الإعراب يبيِّنّ معاني الكلمات ومواقعها، وإعرابها مختلف مِن رفع ونصب وجرّ بحيثُ لا لَبسَ فيه، وكلماتُها ظاهرٌ إعرابها عليها فلا يعدّ ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التّعقيد المخّل بالفصاحة"[2].

ويرى الطبرسي في جوامع الجامع: "وقُرئ "زُيِّنَ" على البناء للمفعول الذي هو قتلُ "اولادَهُم" بالنصب"شركائِهم" بالجرّ على إضافة "قتل" إلى"شركائهم" والفصل بينهما بغير الظرف كما جاءَ في الشعر:

فَزَجَجتُها بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزادَه

زججتها: طعنتها بالزج و"الزج" هو حديدة تركب في أسفل الرمح وأما الحديدة التي تركب في أعلى الرمح فهي السنان و"المزجة": الرمح القصير و"القلوص": الناقة الشابة و"أبو مزادة": كنية رجل.

والتقديرُ: زُيِّنَ لهم أَنّ قَتَلَ شُرَكاؤُهم أولادَهم"[3].

ويبدو من عبارته هذه أنّه لا يرى خطأ الراوية – كما ذهب إليه الاتجاه الأول – ولم يُشِر

(١) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٤/ ٢٣٢.
(٢) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور:٨/ ١٠٢.
(٣) جوامع الجامع، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي: ١/ ٦٢٠.

إلى ضعفها صراحة بل دعماً لها قَدَّمَ بعضَ الشَّواهد الشِّعرية كما ذُكر آنفا.

لكن قوله في مجمع البيان بأنّه "فُصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول به والمفعول به المصدر ، وهذا قبيح في الاستعمال" يشير إلى ضعف الاستعمال دون الطعن في صحة الرواية.

ومن مجموع القولينِ ، يَبدو أنَّه لا يُخطِّئ القارئَ لكن يُقرّ بضعف الاستعمال لها. فيُفهم من ترجيحه لهذا الرأي وعدم الإشارة إلى خطأ القارئ بأي طريق أنّه لم يخطئ القارئ . وأمّا ضعف الاستعمال فقد أشار إليه صراحة في مجمع البيان.

المناقشة والاستدلال:

سواء قلنا إنّ القراءات مصدرها الوحي أو اجتهاد البشر فالأمرُ هذا مبنيٌّ على الخِلاف؛ فهل يجوز أنْ نرفض هذه القراءة التي تعد من كلام العرب وأساليبهم ، وقد نقلها من له استبحار بالعربية فقط لأنها خالفت الأقيسة النحوية التي لم ترتضها المدرسة البصرية؟.

أولاً : أنّ الاتجاه الأوّل الذي ينكر صحة الرواية في الحقيقة هو اتجاه لا يقطع الشك باليقين ؛ لأنّه مبني على الظن حيث يقول الزمخشري والذي يتزعم هذا الاتجاه: "والذي حمله "ابنَ عامر على ذلك أنّ رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء"[1]. فمن أين للزمخشري أنْ يعلم أنّ الذي حمل ابن عامر على ذلك غيرُ الظن ؟ وهيهات أنْ يغني هذا الظن عن الحق شيئاً.

ثانيا : إنّ جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف تبقى مسألة خِلافية "وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدميهم ومتأخريهم لا يجيزون ذلك ، إلاّ في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها"[2]. فما دامت المسألة هذه؛ خِلافية فلا يتنسى لنا القطع بمنع هكذا قراءة كما أنّه قد وردت شواهد شعرية من صميم الفصحى تشير إلى وجود هذا الأسلوب عند فصحاء العرب وذلك مثل قولهم:

(١) تفسير الكشاف، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري:١/ ٣٤٨.
(٢) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٤/ ٢٣١.

فَـزَجَجـتُـــــها بِـمِـــزَجّـــةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزادَه[1]

أي زج أبي مزادة القلوص.

تَمُرُّ على ما تَستَمِر وَقَد شَفَت غَلائلَ عَبدُ القَيسِ مِنهَا صُدُورِهَا[2]

أي شَفَت غلائلَ صدورِها عبدُ القيس منها.

يُطفِنَ بِجُوزِيّ المَرَاتِعِ لم تُرَع بِوَادِيهِ مِن قَرعِ القِسِيَّ الكَنَائنِ[3]

أي يطفن من قرع الكنائن القسيّ.

نَجَوتُ وَقَد بَلَّ المُرَادِيُّ سَيفَهُ مِنَ ابنِ أَبِي شَيخِ الأَباطِحِ طَالِبِ[4]

أي ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

وبالرغم من هذا إلاّ أنّ كثرة الخلاف فيها وميل جمهور نحوي البصريين إلى حظرها، يدل دلالة جليلة على قلة استعمالها وندرتها في التراكيب اللغوية ، وإنْ حاول الاتجاه الآخر تقويتها وإسنادها ببعض الحجج لكن الحق أحق أنْ يتبع.

و مما يدل على أنّ ما ذهب إليه الاتجاه الأول في طعنهم في صحة القراءة غيرُ صوابٍ،هو أنّ كثير ممن ضعّف القراءة هذه، لم يطعن في صحتها. وإلى جانب ذلك قد اعتمدها الكوفيون حين احتجوا بها "أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرفِ الخفض لضرورة الشعر" فلو كانت هذه القراءة لحنا من القارئ نفسَه لفطنوا لذلك ولبينوه فإذن تضعيفها على أساس الأقيسة ، وهي غير ملمّة بجميع كلام العرب ليس إلا شططا عن الحق.

كما أنّ "الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنْ كان عسراً إلاّ أنّ المصدر إذا أضيف إلى معموله، فهو مقدر بالفعل وبهذا التقدير عَمِلَ، وهو إنْ لم تكن إضافته غير محضة إلاّ أنّه شُبِّه بمنزلة ما إضافته محضة، حتى قال بعض النحويون : إنّ إضافته ليست محضة لذلك، فالحاصل أنّ اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاء الفصل بين المضاف غير

(١) المصدر نفسه: ٤/ ٢٣١.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري: ١/ ٣٤٧.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٤٨.
(٤) المصدر نفسه١/ ٣٤٨.

المصدر وبين المضاف إليه بالظرف، فلا أقل من أنْ يتميز المصدر على غيره لما بيناه من انفكاكه في التقدير ، وعدم توغله في الاتصال بأنْ يفصل بينه وبين المضاف إليه بما ليس أجنبياً عنه، وكأنه بالتقدير فكّه بالفعل، ثم قدّم المفعول على الفاعل، وأضافه إلى الفاعل، وبقي المفعول مكانه حين الفكّ، ويسهل ذلك أيضاً تغاير حال المصدر، إذ تارة يضاف إلى الفاعل، وتارة يضاف إلى المفعول، وقد التزم بعضهم اختصاص الجواز بالفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل، لوقوعه في غير مرتبته، إذ ينوي به التاخير فكأنه لم يفصل كما جاز تقدّم المضمر على الظاهر إذا حل في غير رتبته، لأنّ النية به التاخير وأنشد أبو عبيدة:

فَدَاسَهُم دَوسَ الحصاد الدائسِ[1]

وأنشد أيضاً:

يفركن حَبّ السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج

"ففصل كما ترى بين المصدر وبين الفاعل بالمفعول، ومما يقوي عدم توغله في الإضافة جواز العطف على موضع مخفوضه رفعاً ونصباً"[2].

مضافا إلى هذا فالقارئ وهو ابن عامر عربي صريح فصيح اللسان؛ هل وصل به الجهل بالعربية وبمن يسمع له أنْ يرتكبوا مثل هذا المحظور والخطأ الفادح لمجرد رسم كما زعم الزمخشري ومن تبعه في هذا؟

كما أنّ هذه الآية بفضل الإعراب جلي مرادها لا يخفى على مستمعها ، وإنْ قل نظير تركيبها ولم تشتمل على ذلك التعقيد الذي يخل بالفصاحة كما جاء في قول الفرزدق:

ما مثلُه في النَّاسِ إلّا مُملَّكا أبو أمِّهِ حَيّ أبوه يقاربه

فالبون شاسع بين القراءة وهذا البيت ؛ لأنّه "ضمّ إلى خلل تركيب الكلام خلل في أركان الجملة وما حفّ به من تعدّد الضمائر المتشابهة ، وليس في الآية ما يخالف الاستعمال ، إلاّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول والخطب فيه سهل ؛ لأنّ المفعول ليس أجنبيا عن المضاف والمضاف إليه"[3].

(١) المصدر نفسه: ١/ ٣٤٧.
(٢) تفسير الكشاف، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري:١/ ٣٤٧-٣٤٨.
(٣) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور:٨/ ١٠٢.

وخلاصة القول: يتضح أنّ الذي دعا بعض النحويين إلى تلحين هذه القراءة فقط ؛ لأنّها لم تتفق مع أقيستهم و قد تجلى أنّ هذه الأقيسة لا يمكنها أنْ ترفض مثل هذه الأساليب؛ لأنّ لها نظير من فصيح كلام العرب وليس هناك دليل يقوى إلى درجة الطعن فيها.

٣-٢- ﴿ يا أيها النَّاسُ اتقوا ربَّكمُ الذي خَلَقَكُم مِن نَفسٍ وَاحِدةٍ وخَلَقَ مِنهُما رِجالاً كثيراً ونساءً واتقوا اللهَ الذي تَسآءَلونَ بِهِ والأَرحَامَ إنَّ اللهَ كانَ عليكم رقيباً ﴾ [النساء/ ١].

وردت كلمة (الأرحام) بأوجه إعرابية متعددة؛ كما يأتي:

(واتقوا اللهَ الذي تسآءَلونَ به والأرحامَ): قرأ جمهور السبعة(الأرحام) منصوبةً وهي إمّا معطوفة على موضع (به) كما تقول: مررتُ بعبدالله وزيداً. أو على تقدير: واتقوا اللهَ والأرحامَ أو قطعَ الأرحام.

(واتقوا اللهَ الذي تسآءَلونَ به والأرحامُ): قرأ عبدالله بن يزيد بالرفع على أنه مبتدأ؛ خبرُهُ محذوفٌ"كأنه قيل: والأرحامُ كذلك على معنى: والأرحامُ ممَّا يُتَّقَى أو الأرحَامُ ممَّا يُساءلُ به"(الكشاف-الزمخشري-تفسير- ص ٢١٥).

(واتقوا اللهَ الذي تسآءَلونَ بِهِ والأرحامِ): قَرَأَ حَمزة بجرّ (الأرحام) عطفا على الهاء في (به).

من بين القراءات تعدّ قراءة النصب هي المختارة عند النحويين ؛ لسلامة المعنى وموافقتها للأقيسة النحوية ولاسيما عند نحوي أهل البصرة .كذلك القراءةُ التي بالنصب لا غبار عليها لأنّها موافقة للتقديرات النحوية ومعناها صحيح وله وجه ، لكن القراءة التي وردت بجر (الأرحامِ) عطفا على المضمر في (به) اختلفوا فيها على اتجاهات ؛ انطلاقا من جواز العطف على المضمر المخفوض من دون إعادة الخافض وعدم جواز ذلك:

وأشهر الأقوال في هذه القضية النحوية هي:

مذهب جمهور البصريين: أنّه لا يجوز بإعادة الجار إلاَّ في الضرورة فإنّه يجوز بغير إعادة الجار فيها. وعلل سيبويه ذلك بقوله: "لم يعطف على المضمر المخفوض؛ لأنّه بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه. وقال جماعة:هو معطوف على المَكنيِّ "[1](لجامع لأحكام

(١) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، القرطبي:٦/ ٧.

القرآن-القرطبي-الجزء السادس-ص٧).

مذهب الكوفيين ويونس وأبي الحسن والأستاذ أبي علي الشَّلَوبِين: أنه يجوز ذلك في الكلام.

مذهب الجرمي : أنّه يجوز ذلك في الكلام وإنْ أكد الضمير، وإلاَّ لم يجز في الكلام، نحو: مررت بك نفسك وزيد.

مذهب أبي حيان صاحب البحر المحيط : أنّه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأنَّ السَّماع يَعضُدُهُ، والقياسُ يُقوِّيهِ. أمّا السَّماع فما رُوي من قول العرب: ما فيها غَيرُهُ وَفرسِهِ، بجرِّ الفرسِ عَطفاً على الضَّمير في غَيرِهِ، والتقديرُ: ما فِيهَا غَيرُهُ وَغَيرُ فرسِهِ.

وعلى أساس هذه القاعدة اختلفوا إلى اتجاهات عدة في صحة قراءة (الأرحامِ) بالجرِّ وأشهر هذه الاتجاهات:

الاتجاه الأول :

ذهب بعض المفسرين والنحويين إلى الطعن في هذه القراءة انطلاقا من هذه القاعدة النحوية وعلى رأسهم:

تفسير الطبري: "وقوله (الأرحامِ) بالخفض عطفاً بالأرحام على الهاء التي في قوله (به)؛ كأنّه أراد: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام، فعطف بظاهر على مكني مخفوض. وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب لأنّها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر؛ وأمّا الكلام فلا شيء يضطرّ التكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب منه.. والقراءة التي لا استجيز للقارئ أنْ يقرأ غيرها في ذلك النصب: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ) بمعنى: واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها، لما قد بينا أنّ العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مَكنيّ في حال الخفض إلا في ضرورة الشعر"[1].

أبو العباس المبرِّد:"لو صليتُ خلفَ إمام يَقرأُ(ما أَنتُم بِمُصرِخِيِّ) و"اتَّقُوا اللهّ الذَّي تَسَاءَلُوَن بِه واَلأرحاَمِ" لأخذت نعلي ومضيت".

(١) تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: ٧/ ٥١٩-٥٢٣.

الزمخشري: "والجرُّ على عطف الظاهر على المُضمر، وليس بسديد ؛ لأنّ الضمير المتصل متَّصلٌ كاسمِهِ، والجارّ والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك :(مررت به وزيد) و (هذا غلامه وزيد) شديدَي الاتصال، فلمّا اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك : (مررت به ويزيد) و(هذا غلامه وغلام زيد) ألا ترى إلى صحة قولك:(رأيتك وزيدا) و (مررت بزيد وعمرو) لما لم يقو الاتصال؛ لأنّه لم يتكرر، وقد تُمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجارّ"[1] .

الطبرسيّ في مجمع البيان: "وأمّا مَن جرَّه فإنه عطف على الضمير المجرور بالباء وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"[2].

الاتجاه الثاني :

أمّا هذا الاتجاه فرفض الطعن في هذه الرواية وراح يدافع عنها ويبرر لها:

الفخر الرازي: بعد أنْ ذكر قول الاتجاه الإوّل ودلائلهم ردّ قائلا: "واعلم أنّ هذه الوجوه ليست وجوها قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأنّ حمزة أحد القراءة السبعة، والظاهر أنّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، وأيضاً فلهذه القراءة وجهان:أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار، كأنّه قيل تساءلون به وبالأرحام. وثانيها: أنّه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ[3]

ابن مالك :

"وَعَودُ خافِضٍ لَدَى عَطفٍ عَلى ... ضَمِيرِ خَفضٍ لازِماً قَد جُعِلاَ

وَلَيسَ عندِي لازِماً، إذ قَد أَتى ... فِي النَّثرِ وَالنَّظمِ الصَّحِيحِ مُثبَتَا

أي: جَعَلَ جمهورُ النحويين إعَادَةَ الخافِضِ- إذا عُطِفَ على ضمير الخفض- لازماً،

(١) تفسير الكشاف، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري:١/ ٢١٥.
(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٣/ ٦.
(٣) تفسير الفخر الرازي الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي: ٩/ ١٧٠.

ولا أقول به، لورود االسماع: نثراً، ونظماً"[١].

أبو حيان صاحب البحر المحيط: "ماذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، من اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز"[٢].

أمّا ابن عاشور بعد أن نقل عبارة المبردِّ في تضعيف هذه القراءة "لو صليتُ خلفَ إمام يَقرأُ (ما أَنتُم بِمُصرِخِيِّ) و"اتَّقُوا اللهّ الذَّي تَسَاءَلُوَن بِه واَلأرحاَم" لأخذت نعلي ومضيت" قال: "وهذا من ضيق العطن وغرور بأنّ العربية منحصرة فيما يعلمه، ولقد أصاب ابن مالك في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجارّ"[٣].

رأي الطبرسي في جوامع الجامع:

الطبرسي في عطف الظاهر على المضمر يتبع جمهور نحوي البصرة في عدم جواز العطف على المضمر المخفوض من دون إعادة الخافض في اختيار الكلام دون النظم إذ يقول : "وأَمَّا جرُّه فعلى عطفِ الظاهرِ على المضمرِ، وقد جاءَ ذلك في الشعرِ نحوُ قولِه:

فَاذهَب فمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِن عَجَبٍ

ولا يستحسِنون ذلك في حالِ الاختيارِ"[٤].

المناقشة والاستدلال:

اتضح من قول الاتجاه الأوّل أنّ الداعي الرئيس لرفض هذه القراءة والتقليل من اعتبارها ، هو مخالفتها للقياس النحوي في حين أنّ هذه الأقيسة قد دُوّنت لضبط قواعد العربية ليجري عليها الناشئون، وليست حاصرة لاستعمالات الفصحاء مع تعدد اللهجات وقبائل العرب ؛ والدليل على هذا أنّ هناك الكثير من الأحكام التي نقلت من طرف واحد، ولم ينقل الطرف الآخر مما يدل أنّ العربية ليست محصورة في علم أحد ولا مدرسة بعينها ، وإذا كان الأمر كذلك فليس سديدا أنْ تخطّأ من هو أفصح منك كالقراء ؛ كما أنّه قد وردت

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل:٢/ ٢١٩.
(٢) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٣/ ١٦٧.
(٣) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور:٤/ ٢١٨.
(٤) جوامع الجامع، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي: ١/ ٣٦٩.

الشواهد الجمة التي تكشف أنّ مثل هذا الأسلوب استعملته العرب في كلامها الصحيح الفصيح:

كقولهم:

فَاليومَ قَرَّبتَ تَهجُونَا وَ تَشتِمُنَا فَاذهَب فمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِن عَجَبٍ[١]

فالأيام خفض بالعطف على الكاف في (بك).

وأيضا قول مسكين الدارمي:

تُعَلَّقُ في مِثلِ السَّوارِي سُيُوفُنا وما بَينَهَا والكَفِّ غُوطٌ تَعَانِفُ[٢]

فعطف "الكف" على الضمير المخفوض في (بينها).

وقول الآخر:

هَلّا سَألتِ بِذي الجَمَاجِمِ عَنهُمُ وأبِي نُعَيمٍ ذي اللّواء المُحرِقِ[٣]

فعطف"أبي نعيم" على الضمير المخفوض في (عنهم).

فرغم هذه الشواهد وغيره لا يثبتون جواز العطف مع أنهم يثبتون أحكاما "ببيتينِ مجهولين (كما فعل سيبويه في كتابه)[٤] ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد"[٥].

أما اعتماد الاتجاه الأول على التعليلات النحوية كقولهم : "المخفوضُ كالتنوينِ في الاسم، فقَبُحَ أن يَعطِفَ باسمٍ يقومُ بنفسِه على مالا يقومُ بنفسِه" ، وغيره لا يمكن أنْ يستقيم أمّا الشواهد المذكورة وغيرها التي لم تنقل لنا أو خفيت على كثير من النحويين ، إذ الأساس في بناء القواعد السماع وإذا ورد ما يخالف القياس كانت الحجة للسماع ؛ لأنّ القياس والتعليل ينجم عن أساليب العرب وخطابتها ويقول الفخر الرازي : "إعلم أنّ هذه الوجوه ليست قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات.. ذلك أنّ القياس يتضاءل أمام السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت" (المصدر السابق).

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٣/ ٦.
(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٦.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري: ١/ ٣٧٣.
(٤) الكتاب، سيبويه:١/ ١٨٨.
(٥) تفسير الفخر الرازي الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي:٩/ ١٧٠.

ومن الدليل على حجية السماع على القياس هو الألف واللام الداخلة على علم منقول من مجرد صالح ملموح أصله كحارث وعباس فتقول : فيها الحارث والعباس ألا ترى أنّه لا يقال مثل ذلك في محمد وأحمد وغير ذلك مما هي بكثرة في كتب النّحو.

يضاف إلى هذا حتى لو قلنا أنّ القراءات هي من صنع القُرّاء ، فحمزة فصيح اللسان يميز بين الغث والسمين والقوي والهزيل من كلام ، كما أنّه نَقَلَ قرأته عمّن له استبحار في اللغة كسليمان بن مهران الأعمش ، وحمدان بن أعين ، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وجعفر بن محمد الصادق(سلام الله تعالى عليه) وكلّهم يعرف العربية معرفة تامة ، ولم ينقل عن أشخاص لا يعرفون ضبط العربية إلاّ بمساندة أقيسة النحو.

ومن مما يؤيد جواز العطف على المضمر المخفوض من دون إعادة له قوله تعالى: "﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة الآية ٢١٧]، فجرَّ المسجد بالعَطف على الهاءِ المجرورة بالباء لا بالعطف على(سبيل) لاستلزامه العطفَ على الموصولِ؛ وهو"الصدُّ" قبّلَ تمامِ صِلَته ؛ لأنّ (عن سبيل) صلة له؛ إذ هو متعلّق به، و(كفر) معطوف على "الصد"، وذلك يجوز بالإجماع ، فإنْ عطفَ على الهاء ؛ خَلُصَ من ذلك[1] فحكم برجحانه، وأجاز الفرّاءُ أن يكون (ومن لستم له برزقين) معطوفاً على (لكم فيها معايش)[الحجر:٢٠]"[2].

فتبين أنّ اعتمادهم على القياس النحوي لرد بعض أساليب العربية مخالف للسماع وسعة اللغة.

(١) فإن عَطَفَ على الهاء خَلُصَ من العطف على الصلة قبل تمامها؛ وإن كان مثلُ هذا العطف جائزاً غيرَ أنّه غيرُ مطلوب.

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي:٤/ ٤١٠.

نتيجة البحث:

إنّ الكثير مما عُدّ ضعيفا أو مردوداً مِن كلام العرب بحسبِ القياس ، ليس ضعيفا ولا مردوا ؛ لأنّ السماع يؤيده وأنّ له نظائر جاءت عن فصحاء العربية كما تبين ذلك عبر البحث إلاّ أنّهم تركوا الأخذ به ؛ لأنّه لم يأت موافقا لتعليلاتهم المستنبطة من الأقيسة النحوية ، والتي هي في الأساس ليست حاصرة لكلام العرب فلا يمكن التعويل عليها في رفض هذه الأساليب.

هناك قواعد ثبتت بمجرد شاهد أو شاهدين كما في لام العاقبة وغيرها ، أو ربما بأبيات قائلها مجهول كما فعل سيبويه في خمسين شاهدا من شواهده في الكتاب؛ لكن عندما يكون المسموع غير متفق مع أقيستهم عَدُّوهُ شاذّة حتى ولو كان له شواهد تربو على ما أثبتوا به بعض قواعدهم ؛ وما ذلك إلاّ لأنّها غير متفقة مع موقفهم هذا.

تسبب القياس في الطعن على كثير من القراء كابن عامر والتشكيك فيهم ، وأنّهم عندما يقرؤون إنّما يقرؤون وفق الخط ،وليس حسب ما تَلَقَّوا وحَفِظوا ؛ كما صرح بذلك الزمخشري.

الحدّ من أساليب العربية وحصرها في الأقيسة وطرح ما لم يجرِ مجراها ؛ مما أدى إلى رفض الكثير من اللهجات العربية وتلحين بعض أفصح كلامها ، أو عده شاذا وأنّه لا يجدر بنا اقتفائه.

يبدو أنّ العربية أرحب وأوسع من قواعد القياس ، فلا يصح الطعن في أساليب العربية التي لم تأت منسجمة مع القياس إذاما كان لها داعم من السماع وشواهد من نثرهم ومنظومهم ، بل الأولى أنْ يترك القياس لتدوين الكتب للناشئة في النحو ، ولا يجعلها حاصرا لأساليب الفصحاء ومِن ثَمَّ إنكار روايات لأنّها لا تتفق معه.

المصادر و المراجع

١. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو الركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، دار الفكر ، دف مشق: الطبعة الأولى؛١٩٥٧م.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى-١٤٢٤ هـ.

٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (المعروف بتفسير البيضاوي)، ناصر الدين ابو الخير عبدالله بن عم بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

٤. التبيان الجامع لأحكام القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطبرسي، دار إحياء التراث العربي.

٥. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت؛ لبنان، الطبعة الأولى-١٩٩٣م.

٦. تفسير التحرير والتنوير، احمد الطاهر بن هاشور، دار التونسية للنشر، تونس ١٣٩٣ هـ.

٧. تفسير جوامع الجامع، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ ق.

٨. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٩. تفسير الفخر الرازي الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي الشهير بخطيب الري، دارالفكر للطباعة والنشر والتوازيع.

١٠. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية.

١١. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

١٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، فقاهة، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ش-مطبعة قم، إيران.

١٣. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، الإمارات، الطبعة الأول-٢٠١٣ م.

١٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي؛ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، دار صار، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٤هـ.

١٥. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الأولى-١٤٢٧هـ.

١٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

طه
ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى